جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ميسان

كلية التربية الأساسية ـــ قسم التاريخ

بحث بعنوان:

اصلاحات مدحت باشا في العراق ١٨٦٩_١٨٧٢دراسه تاريخية في الاهداف والنتائج

تقدمت به الطالبة:

نور ستار جبر

الى مجلس كلية التربية الأساسية قسم التاريخ وهو جزء من متطلبات نيل درجة البكالوريوس في التاريخ

بإشراف:

م. م. زهراء جبر ورور

1447هـ 2026م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ

سورة الزمر:9

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ

الإهداء

إلى الذين شكّلوا بداياتي، وثبّتوا خطواتي، وكانوا السند الذي لا يتبدل .....

إلى عائلتي التي حملت عني أثقال الأيام، ورافقت قلقي بصبرٍ ومحبةٍ لا تنفد،

فكان حضورهم الهادئ وطنًا، ودعاؤهم دربًا لا يضلّ.

وإلى كل شخصٍ مرّ في طريقي وترك أثرًا يشبه دفعة نور،

إلى أساتذتي الذين منحوَني من علمهم وخبرتهم ما يصنع رؤيةً أوسع،

ولكل من آمن بقدرتي ولو بكلمة صغيرة صنعت في داخلي فرقًا كبيرًا.

أهدي هذا العمل المتواضع امتنانًا عميقًا،

وتقديرًا لا يكتبه حرفٌ ما يحمله القلب من شكرٍ لما كان،

وفخرٍ بما سيأتي.

** ‖شكر وتقدير‖ **

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي بنعمته تتمّ الصالحات،

وبتوفيقه تختتم الجهود بالنجاح.

أتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذة

((زهراء جبر ورور))

على إشرافها الكريم، ومتابعتها الدقيقة، وتوجيهاتها القيمة التي كان لها الأثر الكبير في إنجاز هذا البحث.

وأتقدّم بجزيل الشكر والامتنان لكل من كان له دورٌ في إنجاز هذا البحث، دعمًا، وتوجيهًا، وإلهامًا.

أخصّ بالشكر أساتذتي الكرام على جهودهم المبذولة، وصبرهم، ومساحتهم الواسعة التي منحوني إياها لفهم العلم وتطبيقه. لقد كان لإرشاداتهم وملاحظاتهم الأثر الأكبر في

اكتمال هذا العمل.

كما أتوجّه بالشكر إلى عائلتي التي كانت السند الأول، والدافع الأجمل، والحاضنة التي

منحتني القوة في كل مرحلة. وجودهم كان دعمًا يستحق الامتنان ما دام العمر.

ولا يفوتني أن أعبّر عن تقديري لكل من ساهم من قريب أو بعيد، ولو بكلمة، بتشجيع، أو بمساعدة بسيطة تركت أثرًا كبيرًا.

فلكم جميعًا... خالص الشكر، وعظيم التقدير

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات .....د

الملخص ..... و

المقدمة 7

المبحث الأول السياق التاريخي وبدايات مدحت باشا 8

مولده وتعليمه.....1

بداياته السياسية.....3

مدحت باشا والياً على العراق: مدة ولايته وأهداف الدولة العثمانية من تعيينه 4

المبحث الثاني المشاريع الاصلاحية لمدحت باشا في العراق (1869–1872) 7

الإصلاحات العسكرية القضائية.....8

1. الإصلاحات العسكرية.....8

الإصلاحات الإدارية 10

1. نظام الولاية 10

2. مجالس الإدارة والبلديات.....11

الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية 11

1. الإصلاحات الاقتصادية 11

2. الإصلاحات الاجتماعية 12

المبحث الثالث تقييم إصلاحات مدحت باشا وتأثيراتها 15

أثر مشروع الإصلاح على الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي للعراق 16

أولاً: الأثر السياسي لإصلاحات مدحت باشا.....16

ثانياً: الأثر الاقتصادي لإصلاحات مدحت باشا.....17

أثر الإصلاحات 19
أولاً: أثر إصلاحات مدحت باشا..... 19
ثانياً: النتائج السلبية للإصلاحات 20
ثالثاً: التقييم العام للإصلاحات 21
الخاتمة..... 22
قائمة الملاحق 23
المراجع..... 24

الملخص

يهدف هذا البحث إلى دراسة إصلاحات مدحت باشا خلال ولايته على العراق (1869–1872م) وتقييم أثرها في البنية الإدارية والاجتماعية للبلاد. اعتمد البحث المنهج التاريخي التحليلي، مستنداً إلى مصادر أولية كمذكرات مدحت باشا إضافة إلى دراسات ثانوية عربية مُحكمة. توصل البحث إلى أن الإصلاحات حققت نجاحاً ملحوظاً على المستوى الإداري المركزي في بغداد من خلال إنشاء مجالس بلدية وتنظيم جباية الضرائب وتأسيس مدارس حديثة. غير أن هذه الإصلاحات واجهت مقاومة قوية من النخب القبلية في الأرياف، ما حدّ من انتشارها خارج المدن الكبرى. يخلص البحث إلى أن تجربة مدحت باشا شكّلت محاولة جادة لاستيراد نموذج الحداثة العثمانية إلى العراق، لكنها كشفت عن الفجوة العميقة بين المشروعات الإصلاحية المركزية والواقع الاجتماعي المحلي. ورغم محدودية الأثر المباشر لتلك الإصلاحات في حينها، فإنها ساهمت في بلورة وعي إداري جديد لدى النخبة المدينية، وأرست قواعد أولية لمؤسسات حديثة أثّرت لاحقاً في مسارات التحديث العراقي خلال العقود التالية.

المقدمة

تُعدّ فترة ولاية مدحت باشا على العراق بين عامي 1869 و1872 نقطة تحوّل جوهرية في المسار التاريخي للبلاد، إذ مثّلت المحاولة الأولى المنظمة لنقل نموذج الحكم المركزي العصري إلى إقليم ظلّ لقرون خاضعاً لنفوذ الوساطة القبلية والمرجعية الدينية. ففي مرحلة ما قبل قدوم مدحت باشا، كانت السلطة العثمانية في العراق تنحصر غالباً في جمع الضرائب عبر شيوخ العشائر، بينما ظلت المناطق الريفية خارجة عن سيطرة الدولة المباشرة، مما جعل الرابطة بين مركز الخلافة والإقليم العراقي رابطة اسمية أكثر منها حقيقية.

في ظل هذه الأوضاع، جاء تعيين مدحت باشا — أحد أبرز رجالات حركة التنظيمات العثمانية — ليُطلق حزمة من الإصلاحات الجريئة التي استهدفت إعادة بناء الجهاز الإداري وتطوير القطاع الاقتصادي ونشر التعليم العصري. وتستمد دراسة هذه الحقيقة أهميتها من كونها تسلط الضوء على التناقض الهيكلي الذي رافق مشاريع التحديث المفروضة من السلطة المركزية في مجتمعات تتسم بتراث تقليدي راسخ. فإصلاحات مدحت باشا لم تكن مجرد تطبيق آلي لسياسات التنظيمات، بل شكّلت محاولة واعية — وإن جاءت في ظرف زمني ضيق — للموازنة بين متطلبات المركزية الإسطنبولية والخصوصية الاجتماعية العراقية.

اعتمد البحث المنهج التاريخي التحليلي القائم على تمحيص المصادر والمذكرات الشخصية، مع الاسترشاد بدراسات ثانوية عربية مُحكَمة لتحقيق التوازن في التحليل. غير أن معظم الأبحاث العربية السابقة عالجت هذه التجربة إما بنظرة تبجيلية خالية من النقد، أو بموقف أيديولوجي رافض يتغاضى عن المكاسب الفعلية، مما يستدعي قراءة موضوعية تتجاوز هذه المقاربة الثنائية.

تتمحور إشكالية البحث حول السؤال الجوهري: هل أفلحت إصلاحات مدحت باشا في ترسيخ أسس الحداثة الإدارية في العراق، أم أنها فشلت بسبب معارضة البنى التقليدية وضيق الأفق الزمني؟ وتتطلب الإجابة على هذا التساؤل تبيان الفجوة الواسعة بين السردية الرسمية العثمانية التي تحسب الإنجازات، والرواية المحلية التي تكشف عن مقاومة عريضة وثورات مسلحة، لاسيما في مناطق الفرات الأوسط ومنطقة الأهوار.

المبحث الأول

السياق التاريخي وبدايات مدحت باشا

مولده وتعليمه

وُلد مدحت باشا في العاصمة العثمانية إسطنبول عام 1822م، في أسرة تنتمي إلى الطبقة الوسطى المتعلمة من موظفي الدولة. كان والده، عبده باشا، يعمل كاتباً في ديوان الصدر الأعظم، وهو ما منح الأسرة اتصالاً مباشراً بدوائر صنع القرار في الإمبراطورية. وقد نشأ مدحت في بيئة ثقافية متأثرة بأفكار "العصر التنويري" الأوروبي، التي بدأت تتسرب إلى إسطنبول عبر الترجمات والبعثات الدبلوماسية، فضلاً عن الاتصال المباشر مع المثقفين الأوروبيين الذين كانوا يزورون العاصمة العثمانية آنذاك ([1])

تلقى مدحت تعليمه الأولي في المدارس التقليدية (المكاتب)، حيث حفظ القرآن الكريم وتعلّم اللغة العربية والفارسية. لكن نقطة التحوّل في حياته كانت التحاقه بمدرسة "الرُشدِيَّة" التي أُنشئت حديثاً كجزء من إصلاحات السلطان محمود الثاني. كانت هذه المدرسة تمثل نقلة نوعية في التعليم العثماني، إذ دمجت بين المناهج الإسلامية التقليدية والعلوم الحديثة كالرياضيات والجغرافيا والتاريخ. وقد أظهر مدحت تفوقاً لافتاً في دراسته، خاصة في المواد التي تتطلب التفكير النقدي والتحليل السياسي. ([2])

بعد تخرجه من "الرُشدِيَّة"، التحق بمدرسة القانون، التي كانت قد أُسست حديثاً لتخريج كوادر قانونية مؤهلة لإدارة شؤون الدولة وفقاً للنظم الحديثة. وهناك، تعمّق في دراسة القانون الإداري والقانون الدولي، وتأثر بشكل خاص بالفكر الليبرالي الأوروبي، لا سيما أعمال الفلاسفة "مونتسكيو ([3])" و"جان جاك روسو ([4])". وكان من بين أساتذته شخصيات بارزة في حركة التنوير العثماني، مثل "مصطفى رشيد باشا"، الذي أصبح لاحقاً معلماً له وراعياً لمسيرته السياسية. ([5])

ومن الجدير بالذكر أن مدحت لم يكتفِ بالتعليم الرسمي؛ بل كان شغوفاً بالقراءة الذاتية، وقد تعلّم اللغة الفرنسية بطلاقة، مما مكّنه من متابعة التطورات الفكرية والسياسية في أوروبا مباشرة. وقد سجّل المؤرخ العراقي على الوردي أن

---

[1] علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، الجزء الأول. بغداد: مطبعة الارشاد، 1971.ص 207.

[2] محمد الصالح العرفاوي، إصلاحات مدحت باشا وتأثيرها على العراق من خلال جريدة الزوراء تونس: المكتبة الوطنية التونسية، 2018. ص 45-55.

[3] مونتسكيو (1689-1755م): شارل لوي دو سيكندا، فيلسوف ومفكر فرنسي من أبرز أعلام عصر التنوير الأوروبي. اشتهر بنظريته "فصل السلطات" التي قسم فيها السلطة إلى ثلاث: تشريعية، وتنفيذية، وقضائية. من أشهر مؤلفاته "روح القوانين" و"الرسائل الفارسية".

[4] جان جاك روسو (1712-1778م): فيلسوف سويسري فرنسي من أهم فلاسفة عصر التنوير. اشتهر بنظرية "العقد الاجتماعي" التي ترى أن السلطة تستمد شرعيتها من إرادة الشعب. من أشهر مؤلفاته "العقد الاجتماعي" و"إميل".

[5] مذكرات مدحت باشا. ترجمة يوسف كمال حتاتة. القاهرة: مطبعة هندية، 1913، ص 25-35.

"مدحت باشا كان من أوائل رجال الدولة العثمانية الذين فهموا أن الإصلاح لا يمكن أن يكون مجرد مراسيم إدارية، بل يجب أن يُبنى على أساس ثقافي وتعليمي" ([1]). هذا الفهم العميق جعله يُولي التعليم أهمية قصوى في جميع ولاياته، بما فيها العراق، حيث رأى فيه أداةً لخلق "مواطن عثماني جديد" قادر على مواكبة العصر.

وقد تركت هذه المرحلة التعليمية أثراً عميقاً في تشكيل رؤيته الإصلاحية. فعلى عكس العديد من زملائه في الإدارة العثمانية الذين اكتفوا بتطبيق الأوامر الصادرة من المركز، كان مدحت يؤمن بأن التغيير الحقيقي يجب أن يبدأ من العقل، وأن المؤسسات الحديثة لا يمكن أن تزدهر في مجتمع يفتقر إلى الوعي والثقافة. ولذلك، عندما تولى ولاية بغداد، كان من أولى خطواته تأسيس المدارس الحديثة وتشجيع الصحافة، انطلاقاً من قناعته بأن "العلم هو أساس العمران"([2]).

وقد تجلّى تأثير تعليمه الغربي في رؤيته للعدالة الاجتماعية. فعلى الرغم من تمسكه بالهوية الإسلامية للدولة العثمانية، إلا أنه كان مقتنعاً بأن مبادئ الحكم الرشيد والشفافية الإدارية ليست حكراً على الغرب، بل يمكن تكييفها مع السياق الإسلامي. وقد عبر عن هذه الرؤية في مذكراته قائلاً: "إن العدالة هي أساس الملك، ولا يمكن لأي حكومة أن تدوم دونها، سواء كانت إسلامية أو غير إسلامية"([3]).

ومن الجوانب المهمة في تكوينه الفكري أيضاً تأثره بتجارب الدول الأوروبية في مجال الإدارة المحلية. فقد درس بإمعان نظام البلديات في فرنسا، ورأى فيه نموذجاً يمكن تطبيقه في الولايات العثمانية لتعزيز المشاركة الشعبية في إدارة الشؤون المحلية. وهذا ما دفعه لاحقاً إلى إنشاء أول مجلس بلدي في بغداد عام 1871، وهو ما يُعدّ سابقة في تاريخ العراق الحديث. ([4]).

وقد لعبت قراءاته في الفلسفة السياسية دوراً محورياً في تشكيل رؤيته للعلاقة بين الحاكم والمحكوم. ففكرة "العقد الاجتماعي" عند روسو، ونظرية "فصل السلطات" عند مونتسكيو، لم تكن مجرد مفاهيم أكاديمية بالنسبة له، بل كانت مبادئ عملية يجب أن تسترشد بها السياسة الإصلاحية. ولذلك، حرص في جميع ولاياته على إشراك أهل الرأي من مختلف الطوائف في مجالس الشورى، معتبراً أن "الشورى هي أقرب الطرق إلى العدالة" ([5]).

---

[1] مذكرات مدحت باشا، مصدر سابق ص 40-45.

[2] علي الوردي، لمحات اجتماعية، مصدر سابق ج1، ص 170-180.

[3] المصدر نفسه ص 210.

[4] البحراوي، محمد عبد اللطيف. حركة الإصلاح العثماني في عصر السلطان محمود الثاني. القاهرة: دار الفكر العربي، 1998، ص 85-95.

[5] أحمد صالح علي، الإصلاحيون في الدولة العثمانية في القرن 19م - دراسات لإصلاحات مدحت باشا، المكتب العربي للمعارف، القاهرة 2017م، ص 45-46.

بداياته السياسية

لم تكن مسيرة مدحت باشا السياسية وليدة الصدفة، بل كانت ثمرة لتكوينه الفكري وشبكة علاقاته داخل دوائر النخبة الإصلاحية في إسطنبول. فبعد تخرجه من مدرسة القانون، التحق بالعمل في ديوان الولاية (Vilayet Meclisi) ككاتب متدرب، حيث أظهر كفاءة استثنائية في صياغة المراسيم الإدارية وتحليل المشكلات المحلية ([1]). وقد لفتت مواهبه نظر "مصطفى رشيد باشا"، وزير الخارجية العثماني آنذاك والرائد الأول لحركة التنظيمات، الذي عيّنه سكرتيراً خاصاً له عام 1845م. هذه الخطوة كانت محورية في حياته المهنية، إذ منحته فرصة الاطلاع المباشر على كواليس صنع القرار الإمبراطوري، ومشاركته في صياغة بعض بنود "خط همايون ([2])" الشهير لعام 1856م الذي وعد بمساواة جميع رعايا الدولة بغض النظر عن دينهم أو عرقهم ([3]).

وسرعان ما تدرج مدحت في المناصب الإدارية، ففي عام 1850م عُيّن والياً على ولاية "آيدين" (إزمير حالياً)، وهي ولاية استراتيجية ذات أهمية اقتصادية كبيرة بسبب موانئها التجارية. وهناك، طبّق لأول مرة أفكاره الإصلاحية على أرض الواقع، فأعاد تنظيم جباية الضرائب، وأسس مجلساً بلدياً للإدارة المحلية، وشجّع على إنشاء المدارس الحديثة، وقد لاقى نجاحه في آيدين استحساناً كبيراً من السلطان عبد المجيد، ما دفعه إلى تعيينه والياً على ولاية "بروصة" عام 1859م، ثم ولاية "أدرنة" عام 1861م، حيث كرر تجربته الإصلاحية مع تعديلات تتناسب مع خصوصية كل ولاية. ([4])

ومن الجدير بالذكر أن مدحت لم يكتفِ بالجانب الإداري فحسب، بل أولى اهتماماً خاصاً بالجانب الأمني. ففي ولاية أدرنة، التي كانت تعاني من اضطرابات قبلية مستمرة، عمل على تأسيس قوة شرطة نظامية لتحل محل الميليشيات القبلية، وهو ما ساهم بشكل كبير في استقرار المنطقة ([5]). كما أنشأ نظاماً للبريد والاتصالات بين القرى والمدن، مما عزّز من سيطرة الإدارة المركزية على الأرياف. وقد سجّل المؤرخ العراقي عبد الرزاق الحسني أن "نجاح مدحت

---

[1] علي الوردي، لمحات اجتماعية، مصدر سابق ص 208

[2] خط همايون (1856م): مرسوم سلطاني أصدره السلطان عبد المجيد الأول في 18 فبراير 1856م، ويُعد من أهم الوثائق الإصلاحية في تاريخ الدولة العثمانية. نص على المساواة بين جميع رعايا الدولة بغض النظر عن دينهم أو عرقهم، وإلغاء التمييز ضد غير المسلمين، وضمان حرية العبادة والتعليم. تضمن إصلاحات في القضاء والتعليم والجيش، وفتح المجال أمام غير المسلمين للالتحاق بالوظائف الحكومية.

[3] علي الوردي، لمحات اجتماعية، مصدر سابق ص 211.

[4] محمد الصالح العرفاوي، مصدر سابق.

[5] عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، الجزء الثاني، بيروت: دار الرافدين، الطبعة السابعة. ص 139.

في الولايات الأوروبية للإمبراطورية جعل منه المرشح الطبيعي لمعالجة الملفات الصعبة، مثل ولاية بغداد التي كانت تُعدّ من أكثر الولايات تمرداً على السلطة المركزية"([1]).

وقد برزت خلال هذه الفترة سمات شخصيته السياسية التي ستكون حاسمة في ولايته اللاحقة على العراق: فهو من جهة، كان صارماً في تطبيق القانون ومحاربة الفساد، ومن جهة أخرى، كان يتمتع بقدرة فائقة على التفاوض مع القوى المحلية واحتواء مقاومتها. فبدلاً من مواجهة الشيوخ بالقوة، كان يسعى إلى دمجهم في النظام الإداري الجديد عبر منحهم مناصب رمزية في المجالس المحلية، وهو أسلوب "الدمج بدلاً من المواجهة" الذي سيتبعه لاحقاً في العراق ([2]).

ولعل أبرز محطات بداياته السياسية كانت مشاركته في مؤتمر "الجمعية العمومية" (Meclis-i Umumi) عام 1867م، الذي عُقد لمناقشة مشروع الدستور العثماني الأول. هناك، قدّم مدحت باشا مقترحات جريئة حول ضرورة فصل السلطات وتوسيع صلاحيات المجالس المحلية، وهو ما وضعه في مواجهة مباشرة مع المحافظين في البلاط السلطاني. ومع أن المشروع الدستوري أُجّل بسبب معارضة السلطان عبد العزيز، إلا أن أفكار مدحت أصبحت مرجعاً أساسياً للحركات الإصلاحية اللاحقة ([3]).

مدحت باشا والياً على العراق: مدة ولايته وأهداف الدولة العثمانية من تعيينه

في عام 1869م، أصدر السلطان العثماني عبد العزيز مرسوماً بتعيين مدحت باشا والياً على بغداد، ليتولى بذلك إدارة واحدة من أكثر ولايات الإمبراطورية تعقيداً وصعوبة ([4]). وقد جاء هذا التعيين بعد سلسلة من الفشلات الذريعة لولاة سابقين في السيطرة على الوضع الأمني والسياسي في العراق، حيث كانت السلطة الفعلية خارج أسوار بغداد بيد الشيوخ والمرجعيات الدينية، بينما كانت خزينة الولاية شبه فارغة بسبب فساد نظام الجباية القبلي ([5]). وكانت مدة

---

[1] علي الوردي، لمحات اجتماعية، مصدر سابق ج1، ص 190-200.
[2] مدحت باشا، مذكرات مدحت باشا، مصدر سابق، ص 175.
[3] علي الوردي، لمحات اجتماعية، مصدر سابق ج1، ص 212
[4] المصدر نفسه ص 207.
[5] عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي مصدر سابق، ج2، ص 45-55.

ولايته الرسمية تمتد من أيلول/سبتمبر 1869 حتى آذار/مارس 1872، أي ما يقارب ثلاث سنوات ونصف، وهي مدة قصيرة نسبياً لكنها حفلت بتحولات جذرية في البنية الإدارية للبلاد. ([1])

وقد حدّدت الدولة العثمانية ثلاثة أهداف رئيسية من وراء تعيين مدحت باشا في هذا المنصب الحساس. أولاً، إعادة فرض السيادة المركزية للدولة على كامل أراضي الولاية، لا سيما في مناطق الفرات الأوسط والأهوار التي كانت خارج نطاق السيطرة الفعلية. ثانياً، إصلاح النظام المالي المعطل عبر إنشاء نظام جباية حديث يضمن تدفق الإيرادات إلى الخزينة المركزية في إسطنبول. ثالثاً، احتواء النفوذ الأوروبي المتزايد، خاصة البريطاني، الذي كان يستغل حالة الفوضى الإدارية في العراق لتوسيع نشاطه التجاري والسياسي في الخليج ([2]).

ومن الجدير بالذكر أن اختيار مدحت باشا لم يكن عشوائياً؛ بل كان نتيجة لسمعته كمصلح ناجح في الولايات الأوروبية للإمبراطورية. فقد أثبت خلال ولاياته في آيدين وأدرنة قدرته على الجمع بين الحزم الإداري والمرونة السياسية، وهو بالضبط ما كانت تحتاجه ولاية بغداد المتمردة. وقد سجّل المؤرخ العراقي علي الوردي أن "الدولة العثمانية كانت تنظر إلى العراق كاختبار حقيقي لقدرة التنظيمات على النجاح في بيئات تقليدية معقدة، وكان مدحت باشا هو الرجل المناسب لهذا الاختبار" ([3]).

وقد واجه مدحت عند وصوله تحديات هائلة. فالمدينة كانت تعاني من تدهور البنية التحتية، وعدم وجود أي مؤسسات تعليمية أو صحية حديثة، فضلاً عن انتشار الأمراض الوبائية. أما في الأرياف، فكانت القبائل تفرض رسوماً خاصة بها على المزارعين، وتتحكم في شبكات الري، مما جعل الزراعة — العمود الفقري للاقتصاد العراقي — في حالة يُرثى لها ([4]). ومع ذلك، فقد بدأ مدحت عمله بخطوات سريعة وحاسمة، فأصدر أولى مراسيمه بإنشاء "مجلس الولاية" (Vilayet Meclisi) الذي ضمّ ممثلين عن مختلف الطوائف (مسلمين، مسيحيين، يهود)، وهو ما شكّل سابقة في تاريخ العراق الحديث ([5]).

---

[1] منيرة هيشر، العراق في عهد مدحت باشا 1869-1872م، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2018-2019، ص 35-37.

[2] عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي مصدر سابق، ج2، ص50-60.

[3] محمد الصالح العرفاوي، مصدر سابق ص 45-55.

[4] إبراهيم خليل أحمد، "مظاهر النهضة الحديثة في العراق في العهد العثماني المتأخر"، مجلة دراسات في التاريخ والآثار، جامعة بغداد، 2022.

[5] مدحت باشا، مذكرات مدحت باشا، مصدر سابق، ص 178.

وقد برزت استراتيجية مدحت الإصلاحية منذ الأيام الأولى، حيث ركّز على "الإصلاح من الداخل" بدلاً من الاعتماد على القوة العسكرية. فبدلاً من مواجهة الشيوخ مباشرة، عمل على تحييدهم عبر إنشاء مؤسسات إدارية جديدة تهمّش دورهم التقليدي. كما استخدم الصحافة كأداة لنشر أفكاره، فأصدر جريدة "الزوراء" عام 1869 لتكون صوت الولاية الرسمي، ووسيلة للتواصل مع الجمهور وشرح سياساته. هذه الاستراتيجية الذكية جعلت منه شخصية مثيرة للجدل؛ فهو لدى النخبة القبلية كان "مصلحاً متعجرفاً"، بينما لدى النخبة المدينية كان "منقذاً من الفوضى". ([1])

[1] هاشم النعيمي: كيف صدرت جريدة الزوراء، مجلة ذاكرة العراق، العراق، ع هـ1445، 1446هـ، ص 5

المبحث الثاني

المشاريع الاصلاحية لمدحت باشا

في العراق (1869–1872)

الإصلاحات العسكرية القضائية

1. الإصلاحات العسكرية

عند توليه ولاية بغداد في سبتمبر 1869، واجه مدحت باشا واقعاً أمنياً متردياً: كانت القوة العسكرية الرسمية ضعيفة، وتعتمد بالكامل على الميليشيات القبلية غير المنضبطة، مما جعل الدولة عاجزة عن فرض سلطتها خارج أسوار المدن الكبرى ([1]). ولذلك، ركّز مدحت من اليوم الأول على بناء جهاز أمني مركزي حديث، عبر ثلاث ركائز رئيسية:

أ. دوائر النفوس

أحد أهم الإنجازات التنظيمية هو إنشاء "دائرة النفوس" عام 1870. فقبل هذا التاريخ، كان تسجيل السكان يتم عبر الشيوخ المحليين، الذين كانوا يُبالغون في عدد الذكور غير القادرين على الخدمة، ويُقلّلون من عدد الأثرياء لتجنب الضريبة. وقد أدرك مدحت أن "الدولة لا يمكن أن تُحكم دون معرفة من يعيش تحت سلطتها"، فأنشأ دائرة مركزية مسؤولة عن تسجيل السكان بشكل دقيق، باستخدام نماذج موحدة مطبوعة بالتركية والعربية، وتم توزيع الموظفين المدربين شخصياً لزيارة القرى والأقضية. وقد استُخدمت هذه البيانات لاحقاً في تجنيد قوات النظام وتحديد مسؤولية الجباية المباشرة. وقد كانت هذه الدائرة "الخطوة الأولى نحو بناء دولة حديثة"، حيث ساهمت في كسر هيمنة الشيوخ على المعلومات السكانية، ووضعت أساساً لسياسة مُنظمة. ([2])

ب. قوات حفظ الأمن والسلامة

استبدل مدحت القوات القبلية بـ "قوة شرطة نظامية" بلغ تعدادها ما يقارب 1,200 عنصر، موزعين على بغداد (400)، البصرة (350)، والموصل (450)، مع وحدات صغيرة في الأقضية الرئيسية مثل الكوت والناصرية. وقد خضع هؤلاء العناصر لتدريب عسكري موحد، وارتدوا زياً رسمياً (طربوش أسود، جبة زرقاء، سروال أبيض)، وحصلوا على رواتب ثابتة من الخزينة المحلية — وهو ما جعلهم مستقلين مالياً عن القبائل. كما أُنشئت مدارس شرطة في بغداد لتدريب الضباط، ودرّس فيها ضباط أتراك خبراء في التنظيم الحديث. وقد سجّل المؤرخ العراقي علي

[1] علي الوردي، مصدر سابق، ص 185-190.
[2] محمد الصالح العرفاوي، إصلاحات مدحت باشا، ص 90-100.

الوردي أن "هذه القوة كانت أول جهاز أمني عراقي يخضع لسلطة مركزية مباشرة"، وعبّر عن أنها "غيّرت طبيعة العلاقة بين الدولة والمواطن من الاعتماد إلى الطاعة". وقد أدّت هذه القوة دوراً محورياً في حماية طرق التجارة بين المدن، ومنع الغارات بين العشائر، ومكافحة اللصوصية في المناطق الريفية. ([1])

ج. دائرة الموانئ (ليمان دائرة سي)

في البصرة، أنشأ مدحت باشا عام 1870 "دائرة الموانئ" (المُعرفة محلياً بـ "ليمان دائرة سي")، وهي هيئة إدارية عسكرية مختصة بإدارة جميع شؤون الميناء. وقد تولّى رئاسة هذه الدائرة ضابط تركي مُدرّب، وضمّت ([2]):

- وحدة تفتيش بحري (للبحث عن البضائع المهربة)،
- وحدة جمركية مركزية (لتحصيل الرسوم وفق نظام موحد)،
- وحدة أمن بحري (لمنع الدخول غير المرخص له)،
- مكتب تسجيل السفن (لإعطاء تصاريح الدخول والخروج).

وقد أصدر مدحت مرسوماً يقضي بأن كل سفينة تدخل ميناء البصرة يجب أن تخضع لتفتيش كامل، وأن تدفع رسوماً مقدمة قبل رسوها. وقد أدّى هذا إلى خفض كبير في التهريب، وزيادة الإيرادات الجمركية بنسبة تجاوزت 30% خلال عام واحد ([3]). كما أن هذه الدائرة لعبت دوراً استراتيجياً في مواجهة النفوذ البريطاني، إذ منعت السفن البريطانية من الدخول دون إذن رسمي، ورفضت تفويض الصلاحيات للقنصل البريطاني في البصرة — وهو ما أثار غضب لندن، لكنه عزّز السيادة العثمانية في المنطقة ([4]).

---

[1] علي الوردي، لمحات اجتماعية، مصدر سابق، ص 218

[2] عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، الجزء الثاني، ص 145-148

[3] محمد عصفور سلمان: صفحات من تاريخ العرب الحديث، المرجع السابق، ص 558

[4] إسماعيل أحمد ياغي: "سياسة مدحت باشا والي العراق العثماني تجاه الخليج العربي (1869م-1872م)"، الإمارات 1445م، ص 14

الإصلاحات الإدارية

1. نظام الولاية

عند توليه ولاية بغداد، واجه مدحت باشا واقعاً إدارياً مترهلاً يكاد يخلو من أي مؤسسات مركزية فعّالة. فقد كانت الإدارة العثمانية تعتمد منذ قرون على نظام "الوسيط القبلي"، حيث يُفوّض الشيوخ سلطة جباية الضرائب وحفظ الأمن في مناطقهم مقابل اعتراف السلطان بسلطتهم المحلية. وقد أدّى هذا النظام إلى ترسيخ نفوذ النخبة القبلية على حساب الدولة، حتى صار الشيوخ يفرضون رسوماً خاصة بهم على الفلاحين، ويتحكمون في شبكات الري، ويعرقلون أي محاولة لفرض القانون المركزي. ([1])

في هذا السياق، وضع مدحت باشا هدفاً محورياً لإصلاحاته: إعادة بناء الدولة الحديثة في العراق، بدءاً من الهيكل الإداري. وأولى خطواته الجذرية كانت تطبيق "قانون الولايات" الذي صدر عام 1864، والذي كان قد ساهم شخصياً في صياغته أثناء عمله في إسطنبول. وقد حوّل هذا القانون ولاية بغداد من كيان إداري غير منظم إلى ولاية حديثة مقسّمة هرمياً إلى سناجق (محافظات)، ثم إلى قصبات (أقضية)، فـ نواحي (نواحي)، وأخيراً قرى. وكان على رأس كل مستوى إداري موظف حكومي معين من المركز، مسؤول مباشرة أمام الوالي، وليس عن طريق الشيوخ. وقد شكّل هذا التقسيم ضربة قاصمة لنظام الحكم القبلي، إذ جرّد الشيوخ من سلطتهم الإدارية الرسمية، وحوّلهم إلى مجرد شخصيات اجتماعية دون سلطة تنفيذية. ([2])

وقد سجّل المؤرخ العراقي علي الوردي أن "هذا النظام الإداري الجديد كان بمثابة زلزال في البنية الاجتماعية للعراق، فقد أزاح السلطة من يد القبائل ووضعها في يد الدولة". وقد أدى هذا التغيير إلى تحسين كبير في كفاءة الإدارة، إذ أصبح بإمكان الحكومة المركزية التواصل مباشرة مع جميع مستويات الحكم المحلي، دون الحاجة إلى وسطاء. ([3])

---

[1] علي الوردي، لمحات اجتماعية، مصدر سابق ص 207

[2] محمد الصالح العرفاوي، إصلاحات مدحت باشا، ص 125.

[3] علي الوردي، لمحات اجتماعية، مصدر سابق ص 215

2. مجالس الإدارة والبلديات

لتعزيز هذا النظام الإداري الجديد، أنشأ مدحت باشا "مجلس الولاية" في بغداد عام 1870، وهو أول هيئة تشريعية تمثيلية في تاريخ العراق الحديث. وقد ضمّ المجلس 24 عضواً من مختلف الطوائف (مسلمين، مسيحيين، يهود)، تم اختيارهم من بين أعيان المدن الكبرى، مما أعطى انطباعاً بالمشاركة الشعبية في صنع القرار. وكانت مهام المجلس تشمل مناقشة الميزانية المحلية، واقتراح القوانين المتعلقة بالشؤون البلدية، ومراقبة أداء الموظفين الحكوميين. ([1])

أما على الصعيد البلدي، فقد أنشأ مدحت باشا أول "مجلس بلدي" في بغداد عام 1871، ليتولى إدارة شؤون المدينة اليومية كالنظافة، الإنارة، الأسواق، والمياه. وقد ضمّ المجلس 12 عضواً من كبار التجار وأعيان العاصمة، مما عزّز من شرعية النظام الجديد لدى الطبقة المدينية ([2]). وقد وصف الرحالة البريطاني "ويليام فرنسيس آينزويرث ([3])" هذا المجلس بأنه "تجربة رائدة في الإدارة المحلية، لم يسبق لها مثيل في الشرق"([4]).

وقد برزت استراتيجية مدحت الإصلاحية في استخدام هذه المجالس كأداة لدمج النخبة المدنية في المشروع الإصلاحي، وخلق ولاء جديد للدولة بدلاً من الولاء القبلي. فبدلاً من مواجهة الشيوخ مباشرة، عمل على تحييدهم عبر إنشاء مؤسسات إدارية جديدة تهمّش دورهم التقليدي. وقد عبر عن هذه الرؤية في مذكراته قائلاً: "الشورى هي أقرب الطرق إلى العدالة"([5]). هذه الرؤية الشاملة جعلت منه رائداً حقيقياً للإدارة الحديثة في العراق.

الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية

1. الإصلاحات الاقتصادية

لم تكن رؤية مدحت باشا للإصلاح محصورة في الجوانب الإدارية أو الأمنية، بل شملت أيضاً البُعد الاقتصادي كركيزة أساسية لأي مشروع تحديث ناجح. ففي مجتمع كان اقتصاده يعاني من الركود بسبب انهيار شبكات الري، وانعدام

---

[1] نوفل نعمة الله نوفل: الدستور، ج 2، المطبعة السورية، ص 518

[2] عبد الرزاق الحسني، التاريخ السياسي للعراق، مصدر سابق، ص 142

[3] ويليام فرنسيس آينزويرث (1807-1896م): طبيب وجغرافي وعالم آثار بريطاني، من أبرز الرحّالة الذين زاروا العراق في القرن التاسع عشر. قام بعدة رحلات استكشافية إلى المنطقة العثمانية بين عامي 1835-1840، وزار بغداد والبصرة وكردستان. ألّف عدة كتب عن رحلاته أبرزها: "رحلات في آسيا الصغرى وميسوبوتاميا وبلاد فارس" (1842)، و"البحث عن نهر الفرات" (1888). كانت ملاحظاته وتقاريره مصدراً مهماً للمعلومات عن الأحوال الاجتماعية والإدارية في العراق العثماني.

[4] محمد الصالح العرفاوي، إصلاحات مدحت باشا، مصدر سابق ص 135-145.

[5] مدحت باشا، مذكرات مدحت باشا، مصدر سابق، ص 178

الأمن على الطرق التجارية، وضعف الصناعة المحلية، رأى مدحت أن النهضة الحقيقية لا يمكن أن تتحقق دون بنية تحتية قوية واقتصاد مزدهر ([1]).

ومن أبرز مجالات تركيزه كانت إعادة تأهيل الزراعة، التي كانت العمود الفقري للاقتصاد العراقي. فمنذ عقود، كانت شبكات الري الرئيسية — كالنهر العباسي ونهر الملك — في حالة يُرثى لها بسبب الإهمال، مما حوّل آلاف الهكتارات من الأراضي الخصبة إلى مستنقعات أو أراضٍ بور. وقد أمر مدحت باشا بإنشاء "مديرية الأشغال العامة" التي تولت الإشراف على حفر وتنظيف القنوات المائية الرئيسية. وقد استخدم في ذلك نظام "السخرة" المعدل، حيث كان الفلاحون يؤدون أياماً محددة من العمل مقابل إعفائهم من جزء من الضرائب. وقد أدى هذا المشروع إلى استصلاح أكثر من 50,000 دونم من الأراضي الزراعية خلال عامين فقط، وفقاً لتقارير ديوان الولاية ([2]).

أما على صعيد الصناعة، فقد عمل مدحت على تشجيع الصناعات المحلية عبر إنشاء معامل حكومية صغيرة في بغداد والبصرة. وكان أبرزها "المعمل الحكومي للنسيج" الذي أُنشئ عام 1871، والذي كان ينتج الملابس العسكرية والمدنية، مما قلل من الاعتماد على الواردات الأجنبية. كما شجّع على إنشاء ورش للحدادة والنجارة، وزوّدها بأحدث الآلات المستوردة من أوروبا. وقد سجّل المؤرخ العراقي علي الوردي أن "هذه المعامل، رغم صغر حجمها، كانت نواة للصناعة الحديثة في العراق". ولعل أبرز إنجازاته في مجال البنية التحتية كان تطوير شبكة الطرق والمواصلات. ففي زمن كانت فيه التنقلات بين المدن الكبرى تستغرق أسابيع بسبب سوء حالة الطرق، أمر مدحت بتعبيد الطرق الرئيسية التي تربط بغداد بالموصل وبالبصرة. وقد استخدم في ذلك تقنيات حديثة مستوردة من أوروبا، وخصص حراساً خاصين لحماية المسافرين من الغزاة. وقد أدى هذا المشروع إلى تقليص زمن الرحلة بين بغداد والبصرة من 15 يوماً إلى أقل من 5 أيام، مما عزّز من الحركة التجارية بشكل كبير. ([3])

2. الإصلاحات الاجتماعية

أ) إنجازاته التعليمية والتثقيفية

لم يقتصر مشروع مدحت باشا على الجوانب الاقتصادية، بل امتد ليشمل البُعد الاجتماعي، انطلاقاً من قناعته الراسخة بأن "العلم هو أساس العمران". ففي مجتمع كان التعليم فيه حكراً على الكتاتيب التقليدية التي تقتصر على تعليم القرآن

[1] محمد الصالح العزاوي، تاريخ العراق بين احتلالين، ج6، ص 200-215.
[2] علي الوردي، لمحات اجتماعية، مصدر سابق ص 218
[3] المصدر نفسه ص 105.

والقراءة والكتابة، رأى مدحت أن تحديث العراق لا يمكن أن يتحقق دون بناء جيل جديد من المتعلمين القادرين على استيعاب مفاهيم الإدارة الحديثة. ([1])

ومن أبرز إنجازاته في هذا المجال تأسيس المدرسة الابتدائية النظامية في بغداد عام 1870، والتي كانت أول مدرسة حديثة في تاريخ العراق. وقد صُمّمت هذه المدرسة على غرار المدارس العثمانية في إسطنبول، حيث دُمجت المناهج الدينية مع العلوم الحديثة كالرياضيات، الجغرافيا، التاريخ، واللغة التركية. ولم يقتصر التعليم على الذكور فحسب؛ بل شجّع مدحت على تعليم البنات أيضاً، فأُنشئت فصول خاصة لهن في المدرسة الابتدائية، وهو ما شكّل سابقة في المجتمع العراقي المحافظ آنذاك ([2]).

وبالإضافة إلى التعليم العام، أولى مدحت اهتماماً خاصاً بالتعليم المهني، فأقام مدرسة الصنائع في بغداد عام 1871، والتي كانت مخصصة لتعليم الحرف اليدوية والصناعات المحلية كالنسيج، النجارة، والحدادة. وكان الهدف من هذه المدرسة تأهيل كوادر فنية قادرة على تشغيل المعامل الحكومية التي كان يخطط لإنشائها، فضلاً عن تقليل الاعتماد على المنتجات الأجنبية. وقد سجّل المؤرخ العراقي عبد الرزاق الحسني أن "مدرسة الصنائع كانت نواة للتعليم الفني في العراق، وفتحت آفاقاً جديدة أمام أبناء الطبقات الفقيرة"([3]).

ولعل أبرز إنجازاته الثقافية كان إصدار جريدة الزوراء في 15 تشرين الأول/أكتوبر 1869 ([4])، وهي أول صحيفة عراقية في التاريخ الحديث. وقد صدرت الجريدة أسبوعياً باللغتين العربية والتركية، ووضعت لها شعاراً واضحاً: "نشر الأخبار المفيدة وتشجيع العلم والنظام". وكانت الجريدة بمثابة المنبر الرسمي للولاية، تنشر المراسيم الإدارية، وتشرح سياسات الإصلاح، وتنشر مقالات تدعو إلى التحديث والانفتاح ([5]).

ب) إصلاحاته في الجانب الصحي

أولى مدحت باشا اهتماماً خاصاً بالخدمات الصحية في العاصمة بغداد. فأمر بإنشاء أول مستشفى حكومي حديث في المدينة، جهزت بأحدث الأجهزة الطبية آنذاك، وعيّن له أطباء من ذوي الخبرة. وقد جاء هذا الإجراء استجابة لتفشي الأمراض الوبائية مثل الكوليرا والملاريا، التي كانت تفتك بالسكان بسبب سوء الصرف الصحي وانعدام الخدمات

---

[1] علي الوردي، لمحات اجتماعية، مصدر سابق ص 210

[2] مراد، خليل علي. العراق في العهد العثماني الثاني: دراسة في الإدارة العثمانية والحياة الاقتصادية (1638–1750م). بغداد، دار الرافدين، 2020، ص 132

[3] عبد الرزاق الحسني، التاريخ السياسي للعراق، مصدر سابق، ص 145

[4] هاشم النعيمي: كيف صدرت جريدة الزوراء، مجلة ذاكرة العراق، ع1514، 2016، ص5

[5] خالد حبيب الراوي: من تاريخ الصحافة العراقية، الدار الوطنية للتوزيع والإعلان، العراق 1986م، ص6

الصحية. كما عمل على تنظيم الأسواق وبناء المخازن الحكومية لتخزين الحبوب، مما ساعد في السيطرة على الأسعار ومنع الاحتكار ([1]).

وقد سجّلت تقارير ديوان الولاية أن "الوفيات في بغداد انخفضت بنسبة ملحوظة بعد افتتاح المستشفى الحكومي"، وهو ما يعكس الأثر المباشر لإصلاحاته الصحية على حياة المواطنين. وقد عبر مدحت عن رؤيته في هذا المجال قائلاً: "صحة الشعب هي أساس قوة الدولة"، مؤكداً أن الاستثمار في الصحة لا يقل أهمية عن الاستثمار في الاقتصاد أو التعليم ([2]).

[1] هاشم صالح التكريتي. تاريخ العراق الوبائي في العهد العثماني الأخير (1850–1918). بغداد: دار الكتب والوثائق، 2017، ص 72.
[2] مدحت باشا، مصدر سابق ص 190.

المبحث الثالث

تقييم إصلاحات مدحت باشا وتأثيراتها

أثر مشروع الإصلاح على الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي للعراق

أولاً: الأثر السياسي لإصلاحات مدحت باشا

شكّلت إصلاحات مدحت باشا الإدارية والسياسية نقطة تحوّل جوهرية في البنية السياسية للعراق، إذ انتقلت السلطة الفعلية من النخب القبلية والدينية إلى الدولة المركزية لأول مرة منذ قرون. فقبل وصول مدحت باشا، كانت الإدارة العثمانية في العراق تعتمد على نظام الوساطة القبلية، حيث يُفوّض الشيوخ سلطة جباية الضرائب وحفظ الأمن في مناطقهم مقابل اعتراف السلطان بسلطتهم المحلية. وقد أدى هذا النظام إلى ترسيخ نفوذ النخبة القبلية على حساب الدولة، حتى صار الشيوخ يفرضون رسوماً خاصة بهم على الفلاحين، ويتحكمون في شبكات الري، ويعرقلون أي محاولة لفرض القانون المركزي. ([1])

ومن أبرز الإنجازات السياسية التي حققها مدحت باشا تطبيقه لقانون الولاية () الذي صدر عام 1864، والذي كان قد ساهم شخصياً في صياغته أثناء عمله في إسطنبول. وقد حوّل هذا القانون ولاية بغداد من كيان إداري غير منظم إلى ولاية حديثة مقسّمة هرمياً إلى سناجق (محافظات)، ثم إلى قصبات (أقضية)، فنواحي، وأخيراً قرى. وكان على رأس كل مستوى إداري موظف حكومي معيّن من المركز، مسؤول مباشرة أمام الوالي، وليس عن طريق الشيوخ. وقد شكّل هذا التقسيم ضربة قاصمة لنظام الحكم القبلي، إذ جرّد الشيوخ من سلطتهم الإدارية الرسمية، وحوّلهم إلى مجرد شخصيات اجتماعية دون سلطة تنفيذية. ([2])

كما أنشأ مدحت باشا مجلس الولاية في بغداد عام 1870، وهو أول هيئة تشريعية تمثيلية في تاريخ العراق الحديث. وقد ضمّ المجلس أربعة وعشرين عضواً من مختلف الطوائف (مسلمين، مسيحيين، يهود)، تم اختيارهم من بين أعيان المدن الكبرى، مما أعطى انطباعاً بالمشاركة الشعبية في صنع القرار. وكانت مهام المجلس تشمل مناقشة الميزانية

---

[1] جميل موسى النجار، الإدارة العثمانية في ولاية بغداد: من عهد الوالي مدحت باشا إلى نهاية الحكم العثماني (1869-1917م)، رسالة ماجستير غير منشورة، (بغداد: كلية الآداب، الجامعة المستنصرية، 1984). ص 1-2.

[2] غانية بعيو، التنظيمات العثمانية وآثارها على الولايات العربية: الشام والعراق نموذجاً (1839-1876م)، رسالة ماجستير، (الجزائر: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2008-2009) ص 224-225.

المحلية، واقتراح القوانين المتعلقة بالشؤون البلدية، ومراقبة أداء الموظفين الحكوميين. أما على الصعيد البلدي، فقد أنشأ مدحت باشا أول مجلس بلدي في بغداد عام 1871، ليتولى إدارة شؤون المدينة اليومية كالنظافة، والإنارة، والأسواق، والمياه. [1]

وفيما يتعلق بنظام الطابو (طابو ميري)، فقد كان أحد أهم الإنجازات التنظيمية التي أثرت بشكل عميق على البنية السياسية للعراق. فقبل هذا التاريخ، كان تسجيل الأراضي يتم عبر الشيوخ المحليين، الذين كانوا يُبالغون في عدد الذكور غير القادرين على الخدمة، ويُقلّلون من عدد الأثرياء لتجنب الضريبة. وقد أدرك مدحت أن الدولة لا يمكن أن تُحكم دون معرفة من يعيش تحت سلطتها، فأنشأ دائرة مركزية مسؤولة عن تسجيل السكان والأراضي بشكل دقيق، باستخدام نماذج موحدة مطبوعة بالتركية والعربية. وقد استُخدمت هذه البيانات لاحقاً في تجنيد قوات النظام وتحديد مسؤولية الجباية المباشرة، مما شكّل الخطوة الأولى نحو بناء دولة حديثة. [2]

ثانياً: الأثر الاقتصادي لإصلاحات مدحت باشا

لم تكن رؤية مدحت باشا للإصلاح محصورة في الجوانب الإدارية أو السياسية، بل شملت أيضاً البُعد الاقتصادي كركيزة أساسية لأي مشروع تحديث ناجح. ففي مجتمع كان اقتصاده يعاني من الركود بسبب انهيار شبكات الري، وانعدام الأمن على الطرق التجارية، وضعف الصناعة المحلية، رأى مدحت أن النهضة الحقيقية لا يمكن أن تتحقق دون بنية تحتية قوية واقتصاد مزدهر. وقد أولى مدحت باشا اهتماماً خاصاً بإعادة تأهيل الزراعة، التي كانت العمود الفقري للاقتصاد العراقي. [3]

فمنذ عقود، كانت شبكات الري الرئيسية كالنهر العباسي ونهر الملك في حالة يُرثى لها بسبب الإهمال، مما حوّل آلاف الهكتارات من الأراضي الخصبة إلى مستنقعات أو أراضٍ بور. وقد أمر مدحت باشا بإنشاء مديرية الأشغال العامة

---

[1] غانية بعيو، التنظيمات العثمانية وآثارها على الولايات العربية مصدر سابق, 226.

[2] جميل موسى النجار، الإدارة العثمانية في ولاية بغدادمصدر سابق، ص 2.

[3] أحمد صالح علي، "الإصلاحيون في الدولة العثمانية في القرن التاسع عشر - دراسة لإصلاحات مدحت باشا"، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، 2017م.

التي تولت الإشراف على حفر وتنظيف القنوات المائية الرئيسية. وقد استخدم في ذلك نظام السخرة المعدل، حيث كان الفلاحون يؤدون أياماً محددة من العمل مقابل إعفائهم من جزء من الضرائب. وقد أدى هذا المشروع إلى استصلاح أكثر من خمسين ألف دونم من الأراضي الزراعية خلال عامين فقط، وفقاً لتقارير ديوان الولاية. ([1])

أما على صعيد المواصلات والتجارة، فقد أعاد مدحت باشا تشكيل شركة الإدارة العثمانية النهرية، وأصلح بواخرها واشترى بواخر جديدة بأحجام مختلفة، بحيث امتلكت الشركة ثماني بواخر. استُخدمت أربع منها في رحلات منظمة بين البصرة وإسطنبول عبر قناة السويس، والأربع الأخرى خُصصت للملاحة النهرية في أنهار العراق. وكان ذلك عاملاً مهماً في نمو التجارة الداخلية والخارجية. وبمبادرة من الوالي تم إنشاء خط ترامواي بطول سبع كيلومترات بين الكرخ والكاظمية من شركة حكومية وأهلية مساهمة عام 1871. ([2])

وفي البصرة، أنشأ مدحت باشا عام 1870 دائرة الموانئ، وهي هيئة إدارية عسكرية مختصة بإدارة جميع شؤون الميناء. وقد تولّى رئاسة هذه الدائرة ضابط تركي مُدرّب، وضمّت وحدة تفتيش بحري، ووحدة جمركية مركزية، ووحدة أمن بحري، ومكتب تسجيل السفن. وقد أصدر مدحت مرسوماً يقضي بأن كل سفينة تدخل ميناء البصرة يجب أن تخضع لتفتيش كامل، وأن تدفع رسوماً مقدمة قبل رسوها. وقد أدى هذا إلى خفض كبير في التهريب، وزيادة الإيرادات الجمركية بنسبة تجاوزت ثلاثين بالمئة خلال عام واحد. كما أن هذه الدائرة لعبت دوراً استراتيجياً في مواجهة النفوذ البريطاني، إذ منعت السفن البريطانية من الدخول دون إذن رسمي. ([3])

ولعل أبرز إنجازاته الثقافية كان إصدار جريدة الزوراء في الخامس عشر من تشرين الأول عام 1869، وهي أول صحيفة عراقية في التاريخ الحديث. وقد صدرت الجريدة أسبوعياً باللغتين العربية والتركية، ووضعت لها شعاراً واضحاً هو نشر الأخبار المفيدة وتشجيع العلم والنظام. وكانت الجريدة بمثابة المنبر الرسمي للولاية، تنشر المراسيم الإدارية، وتشرح سياسات الإصلاح، وتنشر مقالات تدعو إلى التحديث والانفتاح. كما أسس مدحت باشا مطبعة

[1] جميل موسى النجار، الإدارة العثمانية في ولاية بغداد: من عهد الوالي مدحت باشا إلى نهاية الحكم العثماني (1869-1917م)، مصدر سابق ص 3.
[2] المصدر نفسه ص 4.
[3] غانية بعيو، التنظيمات العثمانية وآثارها على الولايات العربية مصدر سابق ص 235-236.

حكومية باسم مطبعة الوالية، استطاعت خلالها أن تقدم خدمة جليلة للثقافة والمجتمع، فكانت مرآة للأدب في العراق في آخر عهود السيطرة العثمانية. [1]

أثر الإصلاحات

أولاً: أثر إصلاحات مدحت باشا

حققت إصلاحات مدحت باشا نجاحاً ملحوظاً على مستويات عديدة، كان أبرزها على الصعيد الإداري المركزي في بغداد. فمن خلال إنشاء مجالس بلدية وتنظيم جباية الضرائب وتأسيس مدارس حديثة، تمكن من نقل العراق إلى مرحلة جديدة أقل جهلاً وتوحشاً مما كان قبلها. وقد بذل مدحت باشا جهوداً كبرى في تحديث العراق وإصلاح أوضاعه، مما شكّل القاعدة التي تمت عليها منجزات وتغيرات أخرى، كان لها نتائج بعيدة المدى في تطوير الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ومن أبرز النتائج الإيجابية تأسيس المدارس العسكرية في بغداد وكركوك، التي كانت طليعة المعاهد الحديثة في البلاد، ويعود لها الفضل في تخريج عشرات من الضباط العراقيين. كما أتبع ذلك تأسيس إعدادية عسكرية تؤهل المتخرج منها للدراسة في الكلية العسكرية في إسطنبول. وقد أسفرت تلك الإجراءات عن تضاعف عدد أفراد الجيش، وصار يتألف من ست عشرة كتيبة مشاة وكتيبتي خيالة وكتيبة مدفعية، مما عزّز من الأمن الداخلي للبلاد. كما شهد عهد مدحت باشا بناء مدينتي الناصرية سنة 1870 والرمادي سنة 1872، وعدد من المستشفيات ودور الحجر الصحي، ومصفاة للنفط في بعقوبة، ومعمل لإصلاح السفن في البصرة. وقد عمل على تنظيم الري وإصلاح نظام الضرائب وإنشاء البلديات وحماية الأمن الداخلي بتنظيم عساكر الأمن أو الضبطية. كل ذلك جعله بحق رائد حركة الإصلاح العثماني في العراق الحديث، وأرسى قواعد أولية لمؤسسات حديثة أثّرت لاحقاً في مسارات التحديث العراقي خلال العقود التالية. وقد أثمرت سياسة مدحت باشا في مجال توطين العشائر نجاحاً ملحوظاً في بذر بذور التفكك العشائري، حيث تحول شيوخ العشائر إلى مالكين كبار للأراضي الزراعية ترتبط مصالحهم بالحكومة. وأصبح بمقدور الحكومة الاستعانة بهم لحماية الضرائب وإقرار الأمن وانعاش الزراعة وفرض الخدمة العسكرية على أفراد قبائلهم. ومن أبرز الأمثلة على ذلك شيوخ قبيلة المحيسن على ضفاف شط العرب، وعنزة في أعالي الفرات، وشمر جربة في الشرقاط والجزيرة، والدليم ما بين عنة والفلوجة، وزبيد على ضفاف دجلة اليمين جنوب النعمانية. [2]

---

[1] غانية بعيو، التنظيمات العثمانية وآثارها على الولايات، مصدر سابق ص 240-241.

[2] محمد الصالح العرفاوي، إصلاحات مدحت باشا، مصدر سابق ص 155-170.

ثانياً: النتائج السلبية للإصلاحات

على الرغم من الإنجازات الكبيرة التي حققها مدحت باشا، إلا أن إصلاحاته واجهت مقاومة قوية من النخب القبلية في الأرياف، ما حدّ من انتشارها خارج المدن الكبرى. فالمعني عند تقدير أعماله يلحظ أن عهده لم يكن سالماً من النقائض التي يعود بعضها إليه مباشرة. فرغبته الشديدة في إدخال معالم الحضارة الأوروبية، ولم يكن له قدر كافٍ من الثقافة الغربية يضمن له النجاح في مشاريعه، في بلد متأخر مثل العراق، جعلته يسرع في هذا الميدان بينما كانت الأمور تتطلب الانتباه والدرس. ([1])

ومن هنا جاءت سجلات الطابو مملوءة بالأغلاط، ولم ينجح فيما أراده من إصلاح الأنهار لما يتطلبه هذا الأمر من استعداد طويل. كما أن ما قام به من هدم سور بغداد قد ترك في نواحي المدينة أنقاضاً مكدسة بدلاً من أن يدر ثمن الأجر أموالاً يستعملها في مشاريعه، وأوشك أن يحل على يده بايون كسرى ما حل بسور بغداد. وكان ما أنجزته بواخره النهرية من الخدمة أقل مما كان يأمل، مما يدل على أن الطموحات كانت أكبر من الإمكانيات المتاحة. ([2])

ومن أهم المشاكل التي ولّدها نظام الطابو ظاهرة المالك الغائبين، الذين كانوا غالباً يعيشون في المدن ويطالبون ببدل موارد أراضيهم التي كان يزرعها أفراد العشائر. فكانت لذلك نتائج اقتصادية واجتماعية عميقة الأثر، لأنها مست جوهر العلاقات الإنتاجية في القبيلة. ولم يكن بمقدور أفراد العشائر أن يهيئوا المال لدفع المعجل للحصول على سندات الطابو، ومن جهة أخرى كان القانون العثماني يمنع الملكية المشاعة، وبذلك حُرمت العشيرة هيئة اجتماعية من قدرة شراء الأرض. كما أن أفراد العشائر من جهتهم لم يكونوا راغبين في شراء السندات اعتقاداً منهم أنها سترتب عليهم ضرائب وتجعلهم عرضة للتجنيد. وهذا الموقف أفسح المجال أمام الشيوخ وتجار المدن وكبار الموظفين لشراء الأراضي والحصول على السندات. وقد واجه مدحت باشا إخفاقاً في منطقة الفرات الأوسط بسبب رفض العشائر لنظام التجنيد الإلزامي، مما أدى إلى نشوب تمرد واسع عُرف بواقعة الدغارة. ([3])

---

[1] مدحت باشا في العراق، مصدر سابق ص 12.

[2] جميل موسى النجار، الإدارة العثمانية في ولاية بغداد: من عهد الوالي مدحت باشا إلى نهاية الحكم العثماني (1869-1917م) مصدر سابق ص 4.

[3] جميل موسى النجار، الإدارة العثمانية في ولاية بغداد: من عهد الوالي مدحت باشا إلى نهاية الحكم العثماني (1869-1917م) مصدر سابق ص 4-5.

ثالثاً: التقييم العام للإصلاحات

يخلص البحث إلى أن تجربة مدحت باشا شكّلت محاولة جادة لاستيراد نموذج الحداثة العثمانية إلى العراق، لكنها كشفت عن الفجوة العميقة بين المشروعات الإصلاحية المركزية والواقع الاجتماعي المحلي. ورغم محدودية الأثر المباشر لتلك الإصلاحات في حينها، فإنها ساهمت في بلورة وعي إداري جديد لدى النخبة المدينية، وأرست قواعد أولية لمؤسسات حديثة أثّرت لاحقاً في مسارات التحديث العراقي. وقد انتهت ولاية مدحت باشا عندما استقال احتجاجاً على قرار بخصم مبلغ كبير من مصروفات ولاية بغداد، وغادر بغداد في السابع والعشرين من أيار عام 1872.

الخاتمة

يُعدّ مشروع مدحت باشا في العراق (1869–1872) تجربةً محورية في تاريخ البلاد الحديث، لا لأنها حققت نجاحاً شاملاً، بل لأنها كشفت عن التحديات البنيوية التي تواجه أي محاولة تحديث في مجتمع تقليدي. فعلى الرغم من الطموح الكبير الذي ميّز إصلاحاته الإدارية والتعليمية والاقتصادية، فإنها اصطدمت بعوائق داخلية وخارجية جعلت أثرها محدوداً في المدى القصير، وإن كان عميقاً في المدى الطويل.

لقد نجح مدحت باشا في إرساء دعائم الإدارة المركزية الحديثة داخل المدن الكبرى، لا سيما بغداد، من خلال إنشاء مجالس ولائية وبلدية، وتنظيم جباية الضرائب، وتأسيس مدارس حديثة. غير أن هذه الإنجازات بقيت محصورة في الفضاء الحضري، ولم تتمكن من اختراق العمق الاجتماعي الريفي، حيث ظلت الهياكل القبلية والعشائرية محافظة على قوتها، بل وقاومت المشروع الإصلاحي بشدة، كما في تمرد بني تميم عام 1871.

ومن أبرز العوامل التي حدّت من فعالية إصلاحاته ضيق المدة الزمنية، إذ لم تتجاوز ولايته ثلاث سنوات ونصف، وهي مدة غير كافية لترسيخ مؤسسات حديثة في مجتمع معقّد. بالإضافة إلى ذلك، فإن نقص الكوادر المؤهلة والتدخل البريطاني المتزايد وشكوك الدولة العثمانية من طموحاته الشخصية، كلها عوامل ساهمت في عزله المفاجئ عام 1872، وبالتالي قطع خيوط مشروعه قبل أن يكتمل.

رغم هذه القيود، فإن إرث مدحت باشا يظل حاضراً في التاريخ العراقي الحديث. فجريدة "الزوراء" التي أسسها ظلت صوتاً للنخبة العراقية حتى عام 1917، ونظام الولايات الذي أرساه شكّل أساساً للتقسيم الإداري في العهود اللاحقة. والأهم من ذلك، أنه غرس فكرة مفادها أن "التحديث ممكن"، وأن الدولة الحديثة ليست حلماً بعيد المنال.

في الختام، يمكن القول إن تجربة مدحت باشا تمثل نموذجاً بين المشروعات الإصلاحية المركزية والواقع الاجتماعي المحلي. فهي تذكير بأن النجاح الحقيقي لأي إصلاح لا يقاس فقط بالقرارات الصادرة من الأعلى، بل بقدرته على التفاعل مع البنية الاجتماعية والثقافية للمجتمع الذي يستهدفه. ومن هذا المنظور، فإن فشل مدحت النسبي في الأرياف لا يقل أهمية عن نجاحه النسبي في المدن، لأنه يكشف عن حقيقة جوهرية: أن التحديث عملية تراكمية طويلة الأمد، لا يمكن أن تتحقق عبر مرسوم إداري وحده.

قائمة الملاحق

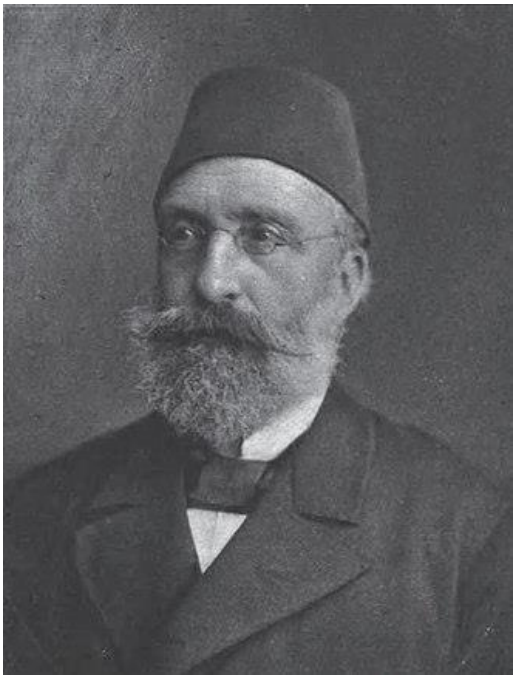

صورة 1 مدحت باشا

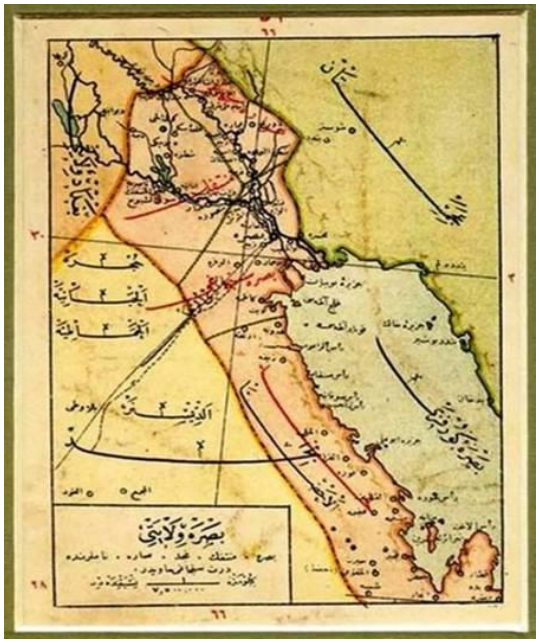

صورة 1خريطة ولايات العراق العثمانية – نسخة مُستنسخة من مخطوطات ديوان الولاية، 1870م

المراجع

القرآن الكريم

أولاً: المصادر الأولية

- مدحت باشا، مذكرات مدحت باشا، ترجمة: يوسف كمال حتاتة، القاهرة: دار المعارف، 1954. (مصدر أولي - مذكرات الشخصية المحورية في البحث)
- سنان معروف أوغلو، العراق في الوثائق العثمانية: الأوضاع السياسية والاجتماعية في العراق خلال العهد العثماني، إسطنبول: دار النشر التركية، 2015. (وثائق أرشيفية عثمانية)

ثانياً: الرسائل والأطروحات الجامعية

- محمد الصالح العرفاوي، إصلاحات مدحت باشا وتأثيرها على العراق من خلال جريدة الزوراء، تونس: المكتبة الوطنية التونسية، 2018.

ثالثاً: الكتب المرجعية

- علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، الجزء الأول، بغداد: مطبعة الإرشاد، 1971.
- عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، الجزء الثاني، بيروت: دار الرافدين، الطبعة السابعة.
- عباس العزاوي، موسوعة تاريخ العراق بين احتلالين، الجزء السادس، بغداد: الدار العربية للموسوعات، 2004.

رابعاً: الكتب المتخصصة

- عبد الكريم الجبوري، الإدارة العثمانية في العراق: دراسة في التنظيمات الإدارية والقانونية، بغداد: مكتبة اليقظة العربية، 2010.
- محمد عبد اللطيف البحراوي، حركة الإصلاح العثماني في عصر السلطان محمود الثاني، القاهرة: دار الفكر العربي، 1998.
- خليل علي مراد، العراق في العهد العثماني الثاني: دراسة في الإدارة العثمانية والحياة الاقتصادية (1638–1750م)، بغداد: دار الرافيدين، 2020.
- هاشم صالح التكريتي، تاريخ العراق الوبائي في العهد العثماني الأخير (1850–1918)، بغداد: دار الكتب والوثائق، 2017.

خامساً: المقالات الأكاديمية

- إبراهيم خليل أحمد، "مظاهر النهضة الحديثة في العراق في العهد العثماني المتأخر"، مجلة دراسات في التاريخ والآثار، جامعة بغداد، 2022.